

صعود أم هبوط؟

حصلت في العالم العربي في العقدين الماضيين تطورات إيجابية في الخدمات الاجتماعية، والصحية، والمواصلات. فقد افتتح عدد كبير من المدارس والجامعات في أنحاء العالم العربي، وانخفضت نسبة الأمية في البلاد العربية من 70% في سنة 1972 إلى 40% في سنة 1982، كما ارتفعت نسبة المسجلين في المدارس والجامعات، حسب مجموعات الأعمار، في الفترة 1965-1989 من 61% إلى 90% في المرحلة الابتدائية، ومن 17% إلى 53% للمرحلة الثانوية، ومن 3% إلى 12% للمرحلة الجامعية. كذلك انخفضت نسبة الطلاب إلى المدرسين من 38 إلى 25 في الفترة نفسها⁽¹⁾.

وتحسن مستوى الخدمات لمجموعة (مينا)⁽²⁾، فقد انخفضت نسبة عدد الأفراد لكل طبيب من 7740 إلى 2410، وانخفضت نسبتهم لكل ممرضة من 6160 إلى 1800 في الفترة 1965-1984. كذلك انخفض عدد وفيات الأطفال من 151 لكل ألف إلى 79 لكل ألف، وارتفع متوسط عدد السرعات الحرارية للغذاء الذي يتناوله الفرد من 2153 سعرة إلى 3011 سعرة للفترة 1965-1989، وهو ما يفوق المعدل العالمي (2711 سعرة)، والمعدل للدول النامية (2523 سعرة)⁽⁴⁾.

وارتفع المؤشر الطبيعي لمستوى الحياة المعروف بـ PQLI⁽⁵⁾ لجميع بلدان المنطقة في الفترة ما بين السبعينات والثمانينات. فقد ارتفع هذا المؤشر، مثلاً، لدولة الإمارات العربية من 34 في سنة 1974 إلى 65 في سنة 1980 إلى 74 في سنة 1987 إلى 82 في سنة 1990. وارتفع هذا المؤشر في تونس من 33 إلى 77، وفي الأردن من 48 إلى 83، وفي قطر من 32 إلى 84 للفترة نفسها (1974-1990)⁽⁶⁾.

ولكن هل يعني هذا التحسن في مستوى الخدمات التعليمية والصحية تطوراً حقيقياً في العالم العربي؟ وهل يعني أن البلاد العربية قد بدأت طريق النهضة الحقيقية وإنها تسير في مدارج الرقي والتقدم؟ الجواب هو، مع الأسف، لا. ذلك إن المنطقة العربية هي في مؤخرة الركب الإنساني (باستثناء الدول الإفريقية الفقيرة (Sub Saharan Countries) من النواحي: الاقتصاد، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والعلوم والتكنولوجيا، والإنتاج، والتكامل الإقليمي، والاستقرار السياسي، وحقوق الإنسان، وغيرها من النواحي الأخرى.

إن مفهوم النهضة هو أوسع بكثير من مجرد النمو الاقتصادي، والتطور الصناعي والتكنولوجي، إذ أن هذا النمو والتطور هو انعكاس لإرادة الأمم على النهوض، ومقياس لقدرتها على الإبداع والعطاء، وبالتالي قدرتها على الاستقلال والتحرر من التبعية لغيرها. وتبقى هناك جوانب أخرى كثيرة، روحية وأخلاقية، تميز الحضارات الإنسانية الرفيعة ذات المنطلقات القائمة على العدل والقسط، والبر والرحمة، عن الحضارات المادية ذات المنطلقات المصلحية والأنانية، والقائمة على الإثرة والتسلط، إلا أن هذا الكتاب سيقصر، بشكل عام، على الجوانب الاقتصادية، والصناعية، والتكنولوجية.

نمو مشوه واقتصاد غير متوازن

كان لوارادات النفط الضخمة، بعد ارتفاع أسعاره في سنة 1973، دور كبير في هذا التحسن في الخدمات، فقد كان سعر البرميل في سنة (1970) 1.7 دولار فقط ارتفع إلى 11 دولار في سنة 1973، وقفز في سنة 1979 إلى 45 دولار. وهكذا قفزت واردات النفط العربي من 6 بليون دولار سنة 1970 إلى 270

بليون دولار في أوائل الثمانينات. وكان لهذا الارتفاع في الموارد النفطية فوائد مباشرة للدول المصدرة للنفط، وفوائد غير مباشرة للدول العربية الأخرى، حيث ارتفع مستوى التحويلات النقدية إليها من رعاياها في دول النفط، كما ارتفعت صادراتها إلى هذه الدول. وأصبحت جميع الدول العربية، عدا مصر وموريتانيا والسودان، تصنف ضمن مجموعة الدول النامية ذات الدخل المتوسط⁽⁷⁾.

ولكن هذا الفائض في عائدات النفط كان سببا في التراجع في الاقتصاد العربي في السنوات الأخيرة من الثمانينات⁽⁸⁾. إذ واجهت بلدان الفائض (أي البلدان النفطية) تحديا تجسد في فوائض ضخمة في موازين مدفوعاتها فرضت عليها أسسا لتلبية احتياجات العالم من النفط عن طريق القيام بإنتاج وتصدير كميات من النفط تفوق عوائدها بكثير على احتياجاتها الذاتية. فتوجه النشاط الاقتصادي العربي إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي على البلدان الصناعية، حيث زاد القطاع الخارجي في هيمنته على مجمل النشاط الاقتصادي العربي... ونتيجة لذلك أصبح العالم العربي أكثر عرضة وتأثرا بالتقلبات الاقتصادية، والسياسية الخارجية، ومن ثم فقد أصبحت الأدوات الاقتصادية المتاحة لمتخذي القرارات في مواجهة الأوضاع المحلية أقل فاعلية في بلوغ الأغراض المنشودة⁽⁹⁾.

قد ينمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة، وقد ينمو متوسط دخل الفرد، من دون أن يقترن ذلك بتحسين مستوى معيشة غالبية السكان، بل إن ذلك قد يقترن بتدهور هذا المستوى. ذلك أن الأثر الحقيقي للتنمية إنما يقاس بمقدار تحسن ظروف الحياة لجماهير البشر في الاقتصاد المتخلف. فالإنسان في النهاية هو الهدف من التنمية، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هي المقياس الحقيقي للنجاح. ومن ناحية أخرى فإن التخلف لم يكن عملية انعدام للنمو، ولكنه كان وما زال عملية تشويه للنمو⁽¹⁰⁾.

ففي العراق مثلا نجد انه في سنة 1961، سنة بداية أول خطة اقتصادية بعد الثورة (أي خطة 1961-1965)، كانت مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية، نحو 34.3%، والصناعات التحويلية 9.3%، والزراعة 19.9%. وبعد مضي ثلاث خطط خمسية: سنة 1976 ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المذكور إلى 54%، وانخفضت في الصناعة إلى 7.1%، والزراعة إلى 7.6%⁽¹¹⁾.

أي أن واردات النفط شوهدت الهيكل الاقتصادي، بدلا من أن تساعد على النمو في الاتجاه الصحيح. ويوضح الهيكل الاقتصادي للبلاد العربية لسنتي 1970، 1975 هذا التشوه الذي سببه الفائض في العوائد النفطية:

الهيكل الاقتصادي للبلاد العربية

القطاع	1970	1975
الزراعة	17%	9%
الصناعة عامة	39%	56%
النفط والغاز	25%	52%
الخدمات	44%	30%
الصناعات التحويلية	11%	8%

إذ يلاحظ أن حصة القطاع الزراعي، وقطاع الصناعات التحويلية انخفضت من 17% إلى 9%، ومن 11% إلى 8% على التوالي. وكانت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي ولقطاعات الصناعات التحويلية في اقتصاديات الأقطار العربية لسنة 1975 كما يلي⁽¹²⁾:

المجموعة	الأهمية النسبية للقطاع الصناعي	حصة الصناعات التحويلية من القطاع الصناعي
الدول غير النفطية	14.3%	55%
الدول نصف النفطية	9.1%	23%
الدول النفطية	3.3%	24.5%

(ملاحظة: تصنف البلاد العربية إلى ثلاث مجموعات بحسب إنتاجها من النفط:

مجموعة الدول النفطية: وتشمل السعودية، والإمارات المتحدة، البحرين، قطر، عمان، ليبيا.

مجموعة الدول نصف النفطية، وتشمل: العراق، والجزائر.

مجموعة الدول غير النفطية، وتشمل: مصر، سوريا، لبنان، السودان، المغرب، والصومال.)

وإذا كان قد حصل نمو مشوه في البلدان العربية الغنية بالبترو، فإن العالم العربي ككل لم يكن فيه نمو كما يجب أن يكون النمو، بل بقي خلال ربع القرن الأخير في مؤخرة دول العالم الثالث باستثناء البلدان الإفريقية الفقيرة، فقد انخفض معدل النمو في الإنتاج القومي الإجمالي من 6.7% للفترة (1965-1980) إلى 0.5% للفترة (1980-1990)، وانخفض النمو في قطاع الخدمات من 10.9% إلى 1.9% في الفترة نفسها، وسجلت الدول العربية التالية انخفاضا في معدلات نمو الناتج القومي للفترتين المذكورتين كما يلي⁽¹³⁾:

الدولة	1980	1990
مصر	7.3%	5%
المغرب	5.7%	4%
سوريا	9.1%	2.1%
تونس	6.5%	3.6%
السعودية	10.6%	-1.8%
عمان	13%	12.8%
الكويت	1.6%	0.7%

ولم تتوفر إحصائيات عن الدول الأخرى كالعراق، والجزائر، ولبنان، والسودان، والأردن. كما حصل انخفاض في الدخل القومي في ليبيا في الفترة (1965-1990) مقداره -3%، وهو أكبر انخفاض يسجل في العالم كله⁽¹⁴⁾:

وبصورة عامة فقد كان معدل التنمية في المنطقة العربية والإسلامية (مينا) لسنة 1990 1.8% وهو أقل معدل للتنمية في العالم، حيث كان 2.5% لدول العالم الثالث، و5.3% للدول الآسيوية، و2.4% للدول المتقدمة. وانخفض متوسط دخل الفرد في مصر من 750 دولار لسنة 1985 إلى 600 دولار في سنة 1990⁽¹⁵⁾:

ومن ناحية أخرى فإن أكثر من 50% من الناتج القومي العربي يتم توليده عن طريق استنزاف كميات كبيرة سنوية من مصدر ناضب لن يزيد ما تبقى من عمر احتياطياته عن 40 سنة. كما أن قيمة الموارد النفطية تتعرض للتآكل اليومي بسبب التضخم والركود⁽¹⁶⁾.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه عدد سكان العالم العربي بمعدل اكبر مما يتزايد فيه سكان العالم كما يوضحه الجدول التالي:

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	النسبة إلى سكان العالم
1950	76	3%
1957	146	3.7%
1990	220	4.16%
2000	296	4.7%

فان نسبة الناتج القومي إلى الناتج القومي العالمي بقيت متدنية. فقد كان الناتج القومي للبلاد العربية في سنة 1965 نحو 8 بليون دولار أي 1.37% من مجموع الناتج القومي العالمي، وفي 1975 بلغ 133 بليون دولار أي 1.23% من المجموع العالمي، وفي 1990 ارتفع إلى 280 بليون دولار ولكن النسبة بقيت بحدود 1.46%⁽¹⁷⁾. أي أن نسبة معدل النمو في السكان إلى معدل النمو في الناتج القومي تبلغ نحو ثلاثة أضعاف.

الفجوات

الفجوة الصناعية

لا زالت الصناعة العربية متخلفة مقارنة بما حققته البلدان النامية الأخرى. فقد بلغت نسبة القوى البشرية العاملة في القطاع الصناعي في العالم العربي 20% في حين أن هذه النسبة هي 23% للدول النامية ذات الدخل المتوسط، و31% للدول النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى⁽¹⁸⁾. وانخفضت هذه النسبة إلى 18.3% في 1990، بينما كانت 36% في القطاع الزراعي، و45.7% في قطاع الخدمات⁽¹⁹⁾.

وبلغت مشاركة القطاع الصناعي في الإنتاج القومي أقل نسبة لها في العالم، ذلك أن المعدل السنوي للتنمية الصناعية لمجموعة البلاد العربية والإسلامية في المنطقة (مينا) انخفض من 6.3% للفترة 1965-1980 إلى 0.7% لعقد الثمانينات، وهو أقل معدل تنمية صناعية في العالم، حيث بلغ 3.8% لدول العالم الثالث، و10.2% للدول الآسيوية⁽²⁰⁾.

ولم يتجاوز معدل الزيادة في نسبة الصادرات العربية والإسلامية في التسعينات 2% وهي أقل نسبة في العالم. وفي حين ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية للدول النامية ذات الدخل الواطئ من 24% في سنة 1965 إلى 50% في سنة 1985، نجد أن هذه النسبة لمجموعة الدول العربية والإسلامية قد انخفضت من 30% إلى 20% في الفترة نفسها⁽²¹⁾.

وقد ازداد طلب العالم العربي خلال السبعينات على المنتجات الصناعية بمعدلات تزيد ثلاث مرات عن معدلات زيادة الإنتاج الصناعي المحلي، مما أدى إلى زيادة اعتماد العالم العربي على الخارج في تلبية احتياجاته من السلع المصنعة. فلم يتمكن نمو الصناعة العربية إلا بالإيفاء بجزء من الطلب الإضافي لا

يتجاوز 38%. وتمت تغطية الباقي عن طريق الاستيراد. وتزيد قيمة مستلزمات الإنتاج المستورد على 50% من قيمة الإنتاج الصناعي العربي مما يعكس بوضوح الانعدام أو الضعف الشديد في ترابط وتكامل الحلقات الداخلية للهيكल الصناعي العربي⁽²²⁾.

وانخفض متوسط الدخل القومي للفرد من 3191 دولار سنة 1980 إلى 2296 دولار سنة 1989، كما انخفض الإنتاج المحلي من 423 بليون دولار إلى 413 بليون دولار في الفترة ذاتها، ولا يوجد ما يشير إلى تقليص حجم هذه الفجوة في المدى القريب ولا البعيد⁽²³⁾.

ولا تزال الصادرات الصناعية تلعب دورا هامشيا جدا في التجارة الخارجية العربية، فقد بلغت حصتها في إجمالي الصادرات الصناعية العربية 7.8% في عقد السبعينات، ولم يزد نصيب الصناعة العربية في زيادة الدخل القومي على 6.5% إذ أن اغلب الصناعات التحويلية العربية هي للسلع الاستهلاكية حيث بلغت نسبتها 55%. أما السلع الرأسمالية فكانت اقل من 7%، والسلع الوسيطة 38%⁽²⁴⁾.

ويستورد العالم العربي 27% من احتياجاته المنزلية، و100% من المغازل والأنوال، و40% من الاسمنت، و76% من حديد التسليح، و67% من الزجاج، و88% من الأدوات الصحية⁽²⁵⁾.

وكانت صادرات دول (مينا) من المكائن ومعدات النقل 1% فقط من مجموع الصادرات لسنة 1990، وهي اقل نسبة في العالم باستثناء الدول الإفريقية الفقيرة، إذ بلغت هذه النسبة 22% لدول جنوب شرقي آسيا، و5% لدول جنوبي آسيا، و11% لدول أمريكا اللاتينية، و15% للدول النامية ذات الدخل الواطئ والمتوسط⁽²⁶⁾.

وتقول منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) إن من أهم الأسباب لتخلف الصناعة العربية هو وجود عوائق هيكلية **Structural Bottlenecks** أهمها الاعتماد على الخبرات والمهارات الأجنبية بسبب افتقار البلدان العربية إليها، وكذلك بسبب قلة الحوافز والمشجعات للإنتاج والتسويق⁽²⁷⁾.

وكانت نسبة العمالة الأجنبية في الدول العربية المنتجة للنفط في سنة 1975 هي 62.7% في السعودية، و80.6% في الكويت، و87.6% في الإمارات العربية، و58% في البحرين، و76.5% في قطر⁽²⁸⁾ وفي 1987 مالت هذه النسب إلى الارتفاع فبلغت: 72% في السعودية، 81% في الكويت، 91% في الإمارات، و55% في البحرين، 83% في قطر⁽²⁹⁾.

وبالرغم من إقامة بعض الصناعات كثيفة الطاقة في الدول العربية النفطية كالمملكة العربية السعودية (الصلب، الاسمنت، البتروكيمياويات، الأسمدة)، ودولة الإمارات العربية (الامونيا، اليوريا، الحديد والصلب، الاسمنت، الأسمدة)، وقطر (الحديد والصلب، الاسمنت، الألمنيوم، الأسمدة)، والبحرين (الألمنيوم)، والكويت (البتروكيمياويات)، والعراق (الصلب، الاسمنت، مواد البلاستيك، الأسمدة)، إلا أن هذه المشروعات الصناعية في الدول النفطية تواجه عددا من الانتقادات⁽³⁰⁾.

وأول هذه الانتقادات: أن إقامة صناعات الحديد والصلب والألمنيوم والبتروكيمياويات تتوجه لإشباع طلب فعلي خارجي، وليس لتلبية احتياجات السوق العربية. وثانيها: هو وجود التضارب والازدواجية حيث أقيمت هذه المشروعات في دول ودويلات الخليج العربي من دون أي تنسيق أو تخطيط مشترك. فقد ارتفع عدد المشروعات البتروكيمياوية من 33 مشروعا في سنة 1963 إلى 209 مشروعا في سنة 1976. وثالثا: هو عدم توفر عامل الربط **Linkage** مع هيكل الاقتصاد القومي. وأخيرا: فإن هذه الصناعات التي تمت بأسلوب المشاركة، أو أسلوب التسليم بالمفتاح لم تحقق نقلا حقيقيا للتكنولوجيا كما هو حاصل في البلدان النامية الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وقد مثلت القيمة المضافة للصناعة التحويلية 0.2% فقط من إجمالي مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة في العالم والتي كانت 8.6% في البلدان النامية، و7% في اليابان، و27% في الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من أن إعلان (ليما) قد ركز على ضرورة وصول مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي الإجمالي للدول النامية إلى 25% من الناتج القومي الإجمالي، فإن أي قطر عربي لم يصل إلى هذا المستوى، حيث تراوحت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج القومي الإجمالي في مختلف الأقطار العربية بين 1% و14%⁽³¹⁾.

على أن نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي العام لدول (مينا) سجل تحسنا في الفترة 1970-1989 كما يوضحه الجدول التالي⁽³²⁾:

القيمة المضافة (بملايين الدولارات)

المنطقة	1970	1989	نسبة النمو
شرفي آسيا	34582	274680	7.94%
جنوبي آسيا	10545	54788	5.20%
مينا	4813	38858	8.10%
أمريكا اللاتينية	35817	258271	7.21%
الدول النامية	112550	815003	7.24%

ولم ترتفع نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي العربي في العقدين الماضيين. فقد كان معدل هذه النسبة 21.3% في الفترة 1970-1975، وارتفع قليلا إلى 22.6% في الفترة 1976-1980، ثم رجع إلى الانخفاض حيث بلغ 20.5% للفترة 1981-1986⁽³³⁾.

البحوث والتطوير

ارتفع معدل الإنفاق على البحوث والتطوير في العالم الثالث من 0.32% من مجموع الدخل القومي في سنة 1970 إلى 0.45% في سنة 1980. أما في البلاد العربية فقد انخفض هذا المعدل من 0.31% إلى 0.27% في الفترة نفسها⁽³⁴⁾.

وانخفضت نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير في مصر، وهي في مقدمة الدول العربية في هذا المجال، من 0.8% سنة 1973 إلى 0.2% سنة 1982⁽³⁵⁾.

أي أن نصيب الفرد في مصر من هذا الإنفاق هو 1.2 دولار، وفي البلاد العربية عموما 4.5 دولار، مقارنة بـ 10 دولار لدول أمريكا اللاتينية، و300 دولار للمجموعة الأوربية، و600 دولار للولايات المتحدة، و700 دولار لليابان⁽³⁶⁾.

وكانت النسبة المئوية لبراءات الاختراع إلى السكان في مصر 3.1 مقارنة بـ 69 لكوريا الجنوبية، و20 للهند، و9.1 للبرازيل، و7.4 لتركيا⁽³⁷⁾.

وتبلغ نسبة العلماء والمهندسين، العاملين في مجال البحوث والتطوير، في البلاد العربية 2 لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، بينما هي للدول النامية 3، والمتقدمة 40، وللعالم كله 12 لكل عشرة آلاف نسمة⁽³⁸⁾. وبلغ عدد المهاجرين من العلماء والمهندسين العرب إلى أوروبا وأمريكا حتى سنة 1976 نحو 48500⁽³⁹⁾.

وهاجر من مصر وحدها نحو مليون عامل سنة 1974، ووصل هذا الرقم إلى 1.75 مليون سنة 1978 اي نحو 18% من مجموع القوى العاملة في مصر، ويهاجر باستمرار نحو 10% من المدرسين، و27% من الأطباء إلى خارج مصر سنويا⁽⁴⁰⁾.

وبالرغم من تزايد عدد الجامعات العربية وخريجيتها، حتى وصل عددها 93 جامعة في سنة 1990، فإن نظرة إلى ما هو متاح لهذه الجامعات من موارد ومرافق وتمويل من شأنها أن تفسد هذه الصورة الإحصائية الواعدة لعدد الخريجين المتزايد. فهذه الجامعات تعاني عامة من ندرة مرافق التدريس والبحث، ومن ارتفاع نسبة الطلاب إلى الأساتذة (تبلغ هذه النسبة في بعض الحالات 400 إلى واحد)، كما تعاني من انخفاض في نوعية الكتب المدرسية، ومن انعدام التمويل الفعلي للبحث العلمي، ومن تدن في جداول المرتبات يحد بشكل خطير من عدد الأساتذة القادرين على تخصيص شطر من وقتهم للبحث العلمي⁽⁴¹⁾.

ويبلغ متوسط إنتاجية رجل العلم العربي، من حيث نشر الأبحاث العلمية، أقل من 10% من متوسط إنتاج نظيره في بلدان أخرى... ويتعرض الطلاب العائدون بعد التخصص لمشاكل خطيرة تتعلق بالتكيف. وابرز العوائق هو، في معظم الحالات، عدم كفاية التسهيلات والموارد، إذ أن الباحث والعالم الشاب بحاجة إلى بيئة ثقافية حافزة يستثمر في إطارها قدراته ومشاركته المجتمعية لكي يطور مجرى جديدا للعمل⁽⁴²⁾.

كذلك فإن العالم العربي لازال متخلفا عن بقية دول العالم الثالث في وسائل التنقيف والتوعية. فعدد الكتب الصادرة لكل ألف نسمة يبلغ 5.3 كتابا في السنة، بينما هي للعالم الثالث 5.9 كتابا، وللعالم الصناعي 61 كتابا، وللعالم كله 12 كتابا. ويبلغ عدد قراء الصحف في العالم العربي 41 لكل ألف نسمة، وهو في العالم الثالث 50، وفي العالم الصناعي 304، وفي العالم كله 130 قارئاً. وهناك دائرة بريد واحدة لكل 17290 نسمة في العالم العربي، مقارنة بـ16330 نسمة في العالم الثالث، و4200 نسمة في العالم الصناعي، و14170 نسمة في العالم كله⁽⁴³⁾.

الفجوة الغذائية

لعل اخطر ما يواجه العالم العربي هو الفجوة الغذائية، لأسباب عديدة منها أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة هي 4% من مجموع الأراضي، وهي نسبة قليلة مقارنة بدول العالم الثالث حيث تبلغ 16%، والعالم الصناعي 13%⁽⁴⁴⁾. والسبب الثاني هو انخفاض الإنتاجية الزراعية

العربية فقد كان معدل نمو الإنتاج الزراعي المتحقق خلال عقدي الستينات والسبعينات للبلاد العربية لا يزيد على 1.5% بينما بلغ نمو الطلب على الغذاء نحو 5%⁽⁴⁵⁾. وتميز القطاع الزراعي العربي بثلاث ميزات: اختلال الميزان التجاري الزراعي، وتباطؤ في معدلات النمو، والاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء⁽⁴⁶⁾. وفي الفترة 1980-1990 كان مؤشر الإنتاج الزراعي للفرد الواحد في العالم العربي هو 101 (100 لسنة 1979)، وهو أقل من أي مكان آخر في العالم، عدا الدول الإفريقية الفقيرة، إذ بلغ هذا المؤشر 106 لدول أمريكا اللاتينية، و127 لدول جنوب شرقي آسيا، و115 للدول النامية، و104 للعالم كله⁽⁴⁷⁾.

أما الإنتاجية الزراعية العربية فهي كذلك دون المستوى العالمي، ودون مستواها في البلاد النامية. فقد كان متوسط إنتاج الحبوب 1.1 طن/هكتار بينما المتوسط العالمي هو 1.9 طن/هكتار. وبلغت إنتاجية القمح أقل من 1طن/هكتار في حين أن المتوسط العالمي هو 1.65 طن/هكتار. وبصورة عامة فإن الإنتاجية الزراعية العربية تقل عن متوسط الإنتاجية الزراعية العالمية بنسبة تتراوح بين 25-50%. وكذلك الحال في معدل الإنتاج السنوي للمحاصيل الأخرى⁽⁴⁸⁾.

وقد انخفضت الإنتاجية الزراعية خلال عقد الثمانينات في البلدان العربية الزراعية الرئيسية، بمقدار 20% في سوريا، و8% في العراق، و4% في الجزائر، و29% في السودان، ولكنها ارتفعت في السعودية بمقدار 85%، وفي المغرب 28%، وفي مصر 18%⁽⁴⁹⁾.

وأضحت دول مثل مصر، والمغرب، والعراق، وسوريا كانت تصدر القمح حتى السبعينات دولا مستوردة. فقد تضاعف استيراد هذه الدول من الحبوب بمقدار: 2.21 ضعفا لمصر، و1.77 ضعفا للمغرب، و3.56 ضعفا للعراق، و6.17 ضعفا لسوريا، للفترة 1974-1990. وبلغ استيراد العالم العربي من المنتجات الزراعية في سنة 1990 ثلث ما استوردته دول العالم الثالث مجتمعة من هذه المنتجات على الرغم من أن العرب لا يشكلون غير 5% من سكان العالم الثالث. إذ بلغ مجموع ما استوردته البلاد العربية في سنة 1990 من الحبوب 35.050 مليون طن مقارنة بمجموع الاستيراد للعالم الثالث الذي بلغ 109.480 مليون طن. وتعتمد السعودية على 72.4% من غذائها على الاستيراد من الخارج، ومصر على 42.6%، والعراق على 64.5%، والجزائر على 76.8%، واليمن على 66%⁽⁵⁰⁾.

وكانت مصر من أكبر المصدرين للمواد الغذائية منذ سنة 1820 وحتى الستينات، وأصبحت ثالث مستورد للقمح في العالم بعد الصين واليابان، إذ بلغ استيرادها 8.58 مليون طن في سنة 1990⁽⁵¹⁾. أي أن سبعة أرغفة من كل عشرة يأكلها العرب هي مستوردة من الخارج⁽¹⁰⁰⁾.

وقد بلغ النمو السنوي للواردات الزراعية سنة 1979 للقمح 9.1%، وللسكر 4%، وللحوم 12.7%، وللألبان ومنتجاتها 13.7%⁽⁵²⁾ وتضاعفت كميات اللحوم الحمراء التي استوردتها البلاد العربية في سنة 1977 بما يوازي أربعة أمثالها في عام 1974، علما بأن المراعي في الوطن العربي تشكل 9% من مجموع المراعي في العالم. وتتسع الفجوة الغذائية باطراد حتى بلغت 48% للحبوب، و16% للحوم الحمراء، 41% للألبان وذلك في سنة 1990 كما يوضحها الجدول التالي:

اتساع الفجوة الغذائية العربية			
السنة	الحبوب	اللحوم الحمراء	الألبان
1970	20%	5%	16%
1980	42%	31%	35%
1990	48%	16%	41%

المصدر: حسب من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات 1، 6، 9، 10، 11.

كما ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية الكلية لمجموعات السلع الغذائية من 1.1 بليون دولار (1971-1973) إلى 4.7 بليون دولار سنة 1975، ثم إلى 25 بليون دولار سنة 1986. ويتوقع الخبراء أن العالم العربي سيستورد ما قيمته 100 بليون دولار من السلع الغذائية بحلول عام 2000⁽¹⁰¹⁾.

ويتزايد العجز في سلع الغذاء الأساسية كالقمح والزيوت واللحوم والألبان والسكر. ويؤكد المراقبون للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين المنظمة العربية وبين الدول المصدرة للمنتجات الزراعية، ولاسيما الغذائية، أن الفجوة الغذائية التي كانت مشكلة تجارية في مراحلها الأولى، قد تحولت إلى مشكلة سياسية في مرحلتها الراهنة، لأن توفير الكميات المطلوبة من المواد الغذائية المستوردة قد أصبح معرضا في الوقت الحاضر لكثير من احتمالات الضغوط السياسية. فالأمن الغذائي العربي الذي يعتبر احد المكونات الرئيسية للأمن القومي العربي أصبح خاضعا لإرادة ومصالح الدول الأجنبية المسيطرة على توريد الغذاء للدول العربية. فمن الواضح أن ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، تسيطر فيما بينها على معظم

صادرات القمح إلى مختلف مناطق العالم وبلاده المستوردة مما يتيح لها قوة سيطرة احتكارية وتساومية تستطيع استعمالها متى شاءت مع أي دولة من دول العالم الذي يعتمد في حياته اليومية على صادراتها من القمح. لذلك نجد أن ارتباط الاقتصاد العربي قد ازداد شدة بالاقتصاد العالمي بسبب زيادة اعتماد الدول العربية على الواردات الزراعية من الدول الأجنبية، ولاسيما الدول المتقدمة صناعياً، بالإضافة إلى استيراد سلع وسائل الإنتاج، والسلع الوسيطة التي تحتاج إليها الدول العربية من أجل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فيها⁽⁵³⁾.

وقد تضاعف العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية (أي نسبة الواردات إلى الصادرات من هذه السلع) بمقدار 7 أضعاف خلال عقد السبعينات، وتضاعفت واردات الجزائر من المنتجات الزراعية في هذه الفترة بمقدار 10 أضعاف، والسعودية 15 ضعفاً، والعراق 20 ضعفاً⁽⁵⁴⁾.

ويوضح الجدول التالي الميزان التجاري الزراعي العربي (بليون دولار) للفترة 1978-1988:

السنة	الصادرات	الواردات	العجز
1978	3.08	12.51	9.34
1980	3.76	19.24	15.49
1982	3.40	22.0	18.70
1984	3.49	25.27	21.78
1986	3.10	19.29	16.19
1988	5.86	25.15	19.29

المصدر: د. سالم توفيق النجفي - إشكالات الزراعة العربية، ص 104 .

على أن المشكلة ليست في نفقات الاستيراد بالعملة الصعبة فقط، وإنما في توفر المواد الغذائية في العالم أصلاً، لأن هناك طلباً متزايداً على الغذاء في العالم في الوقت الذي لا يستطيع الإنتاج العالمي تلبيته كله. وقد أشارت الدراسات العديدة إلى أن استمرار الأنماط السائدة في الاستهلاك سيزيد من حصة العرب من الاستيرادات الغذائية إلى الحد الذي لا يجدون فيه حاجتهم في الأسواق حتى لو كان لديهم المال الذي يشترون به⁽⁵⁵⁾.

وبلغ معدل الزيادة في استهلاك الفرد من المواد الغذائية لدول المنطقة نحو 3.9% وهي أعلى زيادة تسجل في العالم الثالث. ذلك أن معدل ما يستهلكه الفرد العربي من السعرات الحرارية في غذائه في اليوم الواحد يبلغ 2970 سعرة، أي بزيادة 22% عما يحتاجه، مقارنة بـ 2490 سعرة لدول العالم الثالث التي تمثل 7% زيادة عما يحتاجه الفرد⁽⁵⁶⁾.

ولعل في تجربة القمح السعودي درسا يمكن أن تتعلمه بلاد أخرى بالرغم من كلفته العالية. فقد كان إنتاج القمح في سنة 1975 في السعودية 3000 طن، فبادرت الحكومة إلى أن تعلن أنها ستشتري كل طن من القمح المنتج محلياً بمبلغ 3500 ريال. فعمدت الشركات إلى استيراد المكائن والتكنولوجيا فقفز إنتاج القمح إلى 740000 طن سنة 1984 محققة بذلك الاكتفاء الذاتي، ثم إلى 2.8 مليون طن سنة 1988، ثم إلى 4 ملايين طن سنة 1991. فأصبحت السعودية سادس مصدر للقمح في العالم حيث كانت تصدر 1.4 مليون طن بسعر 750 ريال. أي أن الحكومة تدفع سنوياً 1.4 بليون دولار من خزينة الدولة لتشجيع إنتاج القمح. علماً بأن التوفير من هذه العملية كلها كان 200 مليون دولار من ثمن استيراد المواد الغذائية الذي بلغ 5.5 بليون دولار سنة 1991.

على أن من أهداف هذه السياسة الزراعية في السعودية هو هدف سياسي اجتماعي، وهو ربط المواطن السعودي بالأرض، وتقوية هذا الارتباط والولاء. وهو لا شك هدف ايجابي ولكن ليس من المؤكد انه يستحق ذلك الثمن، إذ كان بالإمكان دعم الزراعة في المملكة إلى حد تحقيق الاكتفاء الذاتي. ويمكن للمرء أن يتصور كيف يكون الحال لو أن هذا الدعم الحكومي لزراعة القمح في السعودية (1.4 بليون دولار في السنة) جرى استثماره في السودان مثلاً حيث كلفة الإنتاج هي اقل بكثير من كلفتها في المملكة، وربما كان يمكن تحقيق الأمن الغذائي العربي بمثل هذا الاستثمار، وتوفير كميات كبيرة من العملة الصعبة للبلاد العربية المستوردة للقمح والمواد الغذائية. إلا أن لتجربة السعودية هذه ناحية ايجابية أخرى وهي أنها تثبت بوضوح أن بإمكان الدول النامية سد الفجوات الاقتصادية وتحقيق تقدم حاسم في القطاعات الاقتصادية المختلفة إذا ما عقدت العزم على ذلك.

المياه

تشير الدراسات التي قدمها المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في عام 1986 إلى بؤار عجز مائي في الوطن العربي يتزايد مع نهاية هذا القرن، وان العجز المائي يقدر له أن يبلغ نحو 100 بليون متر مكعب/السنة في عام 2030 رغم كل الاحتياطات والإجراءات التي سوف تتخذ لتنمية الموارد المائية، مما يشير إلى تفاقم فجوة الموارد المائية في أوائل القرن القادم⁽⁵⁷⁾.

وتعد الموارد المائية في العديد من الأقطار العربية، احد أهم القيود للتوسع في الزراعة العربية. ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم كفاءة إدارة الموارد المائية، سواء من حيث كفاءة وسائل الخزن، أو طبيعة الاستخدام الزراعي⁽⁵⁸⁾.

وتقدر الموارد المائية المتاحة في العالم العربي بنحو 353 بليون متر مكعب/السنة. والمستثمر منها نحو 163 بليون متر مكعب/السنة، أي اقل من 49% . وتشير تقديرات (أكساد) إلى أن الطلب العربي على الموارد المائية لتأمين 50% من الاكتفاء الذاتي من الغذاء يقدر بنحو 172 بليون متر مكعب/السنة، بينما يقدر الطلب بنحو 305 بليون متر مكعب/السنة في حالة تأمين متطلبات الوطن العربي كافة من الغذاء⁽⁵⁹⁾.

وبالرغم من شحة الموارد المائية العربية بالنسبة لمناطق العالم الأخرى، نجد أن كمية السحب للفرد الواحد من المياه في العالم العربي هي اكبر من متوسط السحب للفرد في أوربا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما يوضحه الجدول التالي⁽⁶⁰⁾:

المنطقة	كمية المياه المتوفرة كم3 السنة	كمية المياه المتوفرة للفرد في السنة كم3	نسبة المياه المسحوبة في السنة	متوسط ما يستهلكه الفرد الواحد في السنة م3
مجموعة مينا	276	202	73%	1071
الدول الأفريقية الفقيرة	3713	55	1%	7488
شرقي آسيا والباسفيك	7915	631	8%	5009
جنوبي آسيا	4895	569	12%	4236
أمريكا اللاتينية	10579	173	2%	24390
أوربا	574	110	19%	2865
العالم كله	40856	3017	7%	7744

ويوضح الجدول التالي شحة الموارد المائية في الوطن العربي مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم⁽⁶¹⁾:

المنطقة	متوسط كمية المياه المتجددة للفرد في السنة (1000 م3)	كمية المياه المسحوبة للفرد في السنة م3	نسبة المياه المسحوبة من مجموع المصادر
العالم العربي	1	1058	68.3%
الدول الأفريقية الفقيرة	7.4	120	5.0%
جنوبي آسيا	3.3	756	19.1%
شرقي آسيا والباسفيك	2.5	477	16.1%
أمريكا اللاتينية	24.1	510	6.4%
العالم الثالث	6.8	523	16.4%
العالم الصناعي	7.6	1204	21.0%
العالم كله	7	645	17.3%

التجارة

لقد مرت سنون كثيرة على المحاولات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، ولكن تلك المحاولات لم تفض إلى النتائج المرجوة منها، سواء ما يتعلق بتوسيع المبادلات التجارية، أو بانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية. فقد بقي التبادل التجاري طفيفا بالنسبة لمجموع تجارة الدول العربية، بحدود 4% للصادرات، و6.4% للمستوردات عام 1977⁽⁶²⁾.

وقد كان النصيب النسبي للدول الصناعية المتقدمة (أعضاء منظمة التعاون والتنمية) في التجارة الخارجية الكلية للأقطار العربية في سنة 1987 نحو 76% من مجموع الصادرات العربية الكلية، ونحو 78% من مجموع الواردات العربية الكلية، وكان ذلك مصحوبا باتجاه تصاعدي واضح منذ سنة 1975 حيث كانت النسبة 71% و72.5% على التوالي. أما النصيب النسبي للتجارة الخارجية للدول العربية فيما بينها في سنة 1978 فلم يتجاوز 6% من صادراتها الكلية، و7.5% من وارداتها الكلية، وكان ذلك مصحوبا باتجاه انخفاض واضح منذ سنة 1975 حيث كان 6.2% و11.2% على التوالي⁽⁶³⁾.

وبلغ حجم الصادرات الأوربية الأمريكية إلى دول الخليج في أوائل التسعينات نحو 73 بليون دولار سنويا، وحجم الاستثمارات الأمريكية والبريطانية والفرنسية في المملكة العربية السعودية نحو 33 بليون دولار في القطاع الصناعي وحده، كما بلغ عدد الشركات الأجنبية في السعودية 348 شركة. ويعني ذلك أن حجم هذه الاستثمارات في بلد عربي واحد يصل إلى نحو 3 أضعاف حجم الاستثمارات بين الدول العربية جمعا⁽⁶⁴⁾.

وارتفعت صادرات بريطانيا إلى الدول العربية مجتمعة في عام 1993 بنسبة 13% لتصل إلى 2850 مليون جنيه إسترليني. وتستورد البلاد العربية 10% من مجموع الصادرات البريطانية خارج السوق الأوربية المشتركة، وكان 45% من هذه الصادرات إلى السعودية، ونحو 20% إلى دولة الإمارات العربية⁽⁶⁵⁾.

وكان أكثر من 80% من استيراد الجزائر هو من الدول الأوربية، كما بلغت صادرات العراق سنة 1985 إلى دول منظمة التعاون والتنمية 83% من مجموع صادراته. ولم يرتفع حجم التبادل التجاري بين سوريا والعراق ومصر والأردن خلال العقد الماضي سوى 2%، بينما ارتفع حجم التبادل التجاري بين هذه الدول

ومجموعة الدول الأوروبية من 35% إلى 50% خلال خمس سنوات. ويقول احد المراقبين، بحق، انه لا يمكن لأحد أن يقتنع بان هناك وجود لشيء اسمه "الاقتصاد العربي"، إنما يستعمل هذا التعبير لأغراض سياسية فقط⁽⁶⁶⁾.

ويعتبر حجم التبادل التجاري في السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول العربية ثانويا بالمقارنة مع حجم التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي⁽⁶⁷⁾. أما أموال النفط العربي فان نصيب الدول العربية منها هو 15% فقط بينما يذهب الباقي إلى العالم الغربي. ومن ناحية أخرى نجد أن نسبة حجم الاستيراد العربي إلى الدخل القومي هي أعلى نسبة في العالم. إذ انخفض معدل النمو في الصادرات لدول (مينا) من 5.7% للفترة 1965-1980 إلى 1.1% للفترة 1980-1990⁽⁶⁸⁾.

الطاقة

إن العالم العربي يواجه مشكلة خطيرة بالنسبة للطاقة، على الرغم مما قد يبدو في ذلك القول من تناقض مع سيطرته الآن على جانب هام من مصادر الطاقة في العالم. وسوف يكون لهذه المشكلة آثارها الخطيرة على مستقبل التنمية العربية إذا لم يوضع لها الحل الملائم⁽⁶⁹⁾.

وعلى الرغم من أن النفط العربي لا يشكل أكثر من 9% من احتياطات الطاقة في العالم، فان العالم يعتمد على استخدامه حاليا لمواجهة ما بين 40% إلى 50% من احتياجاته للطاقة. وهذا الضغط على استخدام النفط العربي ينقص المدة التي يشرف فيها على النفاذ. وإذا أخذنا في اعتبارنا الاحتياطي النفطي المؤكد وجوده في بداية سنة 1990 فإننا يمكن أن نصل إلى عدد السنوات المتبقية من عمر هذا الاحتياطي بعد سنة 2000. فإذا بقي مستوى الصادرات هو نفسه لسنة 1990 فان عدد السنوات المتبقية بعد سنة 2000 هي 35 سنة، وإذا ارتفعت الصادرات بمعدل 2% كان عدد السنوات 16 سنة، وإذا ارتفعت بمعدل 4% كان عدد السنوات نحو 4.5 سنة.

ولابد من الإشارة إلى زيادة الصادرات من البترول المصنع في المملكة العربية السعودية حيث بلغت صادراتها منه 27% من مجموع الصادرات البترولية للمملكة في سنة 1989. وتمتلك السعودية الآن (1992) نحو 10% من السوق العالمي للنفط ومشتقاته.

توزيع الثروة

حقا لقد كان هناك نمو في الدخل القومي العربي، وفي متوسط دخل الفرد، ولكن المحصلة النهائية للتنمية لم تكن متكافئة مع حجم الثروة العربية النفطية. فقد بلغ متوسط دخل الفرد في سنة 1990 في كل من الإمارات العربية وقطر 19860 دولار، وفي السعودية 7050 دولار. أما في الصومال فقد كان 120 دولار، وفي السودان 480 دولار، وفي مصر 600 دولار. وطبقا لتقديرات احد الخبراء الاقتصاديين العرب فان العشرين في المائة الأقل دخلا في البلاد العربية قد حصلت على 4% فقط من الدخل الإجمالي في سنة 1960، وان هذا النصيب لم يصبه تغير يذكر في العشر سنوات التالية. بينما حصلت نسبة الخمسة في المائة من السكان الأعلى دخلا على نحو ربع الدخل الإجمالي في 1960، وربما مالت هذه النسبة إلى الزيادة فيما بين 1960 و 1970⁽⁷⁰⁾.

وكان معامل جيني في توزيع الأراضي الزراعية في أقطار الوطن العربي لسنة 1985 يتراوح بين 0.62 و 0.75 لجميع الأقطار العربية عدا مصر والإمارات العربية وقطر والبحرين حيث كان 0.43 و 0.40 و 0.57 و 0.51 على التوالي⁽⁷¹⁾. معامل جيني Gini Coefficient هو مقياس لتوزيع الثروة، وتتراوح قيمته بين صفر (المساواة المطلقة) وبين واحد (تركز الثروة في أيدي قليلة). ويوضح الجدول التالي تطور

نصيب المجموعات العربية الثلاث (النفطية، ونصف النفطية، وغير النفطية) من الناتج القومي الإجمالي العربي بين سنتي 1970 و 1980⁽⁷²⁾.

المجموعة	الحصة من الناتج القومي الإجمالي			نسبة السكان من المجموع
	1980	1975	1970	
المجموعة النفطية	57.6%	50.5%	27%	10%
نصف النفطية	20.12%	18.9%	22%	20%
غير النفطية	23.00%	30.6%	51%	70%

أما توزيع الناتج القومي على الأقطار العربية فيوضحه الجدول التالي للأقطار المشار إليها:

القطر	الحصة من الناتج القومي الإجمالي			نسبة السكان
	1980	1975	1970	
السعودية	30.5%	24.8%	8.6%	5.28%
مصر	8.5%	9.4%	19.5%	25%
السودان	2.78%	3.3%	4.9%	11.2%
الكويت	7.15%	8.3%	6.7%	0.8%
الجزائر	8.88%	8.9%	13%	11.4%
المغرب	2.88%	5.9%	9.3%	12.4%
اليمن الشمالي	0.68%	0.9%	0.7%	4.6%

أما كمجموعات فكان توزيع الناتج القومي الإجمالي لها في سنة 1985 كما يلي:

المجموعة	الحصة من الناتج القومي
المجموعة النفطية	91.8%
نصف النفطية	4.5%
غير النفطية	3.7%

وقد بلغ معامل جيني لتوزيع الثروة في السعودية 0.83 (1983)، وفي اليمن 0.64 (1982)، وفي الاردن 0.57 (1983)، وفي البحرين 0.50 (1980)، وفي المغرب 0.47 (1984)، وكلها تدل على توزيع غير عادل للثروة⁽⁷³⁾.

وإذا نظرنا إلى العلاقة بين الفائض لدى البلاد العربية الغنية، والعجز لدى البلاد العربية الفقيرة للسنوات 1976-1980 فسنجد أن⁽⁷⁴⁾.

فائض السعودية وحدها يغطي عجز كل الدول العربية مرتين.
ويغطي فائض ليبيا وحدها عجز المغرب والصومال.

ويغطي فائض الكويت والإمارات عجز كل الدول العربية.
ويغطي فائض قطر وحدها عجز مصر والسودان والمغرب وتونس.
ويغطي فائض الكويت وحدها عجز مصر والسودان والمغرب واليمنين.
ويغطي فائض الإمارات وحدها عجز العراق وسوريا ولبنان والأردن والسودان.

كما أننا نجد:

80.7% من الأرصدة العربية تعود إلى الأقطار النفطية.

10.3% من هذه الأرصدة تعود للأقطار نصف النفطية.

9.5% من الأرصدة تعود إلى الدول غير النفطية.

وفي سنة 1980 بلغت موجودات أربعة أقطار عربية هي السعودية، والكويت، وقطر، والإمارات 212.9 بليون دولار، وقدرت أرباحها 13.5 بليون دولار. وتمثل هذه الأرباح 70% من الناتج القومي الإجمالي لمصر، وتزيد على ضعفي ناتج السودان ونحو 33 ضعفاً لناتج الصومال، وضعفي ناتج المغرب، ومرة ونصف ناتج سوريا، وخمسة أضعاف ناتج لبنان، وأكثر من ثمانية أضعاف ناتج كل من الأردن، واليمن الشمالي، و 24 ضعفاً لناتج موريتانيا، وخمسين ضعفاً لناتج اليمن الجنوبي⁽⁷⁵⁾.

إن حدة التفاوت بين أقطار الوطن العربي زادت عن حدة التفاوت على المستوى الدولي. إذ نجد أن 17.2% من سكان العالم ممن يقطنون الدول الصناعية يحصلون على 62.3% من الناتج الإجمالي، وهذا تقسيم أقل حدة من التقسيم العربي، وأن 50% من سكان العالم ممن يقطنون الدول الفقيرة يحصلون على 26.2% من الناتج العالمي سنة 1975، وهذه نسبة أفضل من نسبة ما يحصل عليه العرب غير النفطيين من ناتج العرب الإجمالي. وقد تنبأ الدكتور الصكبان (1981) "بان صراعا عنيفا ينتظر المجتمع العربي على المستوى الشامل"⁽⁷⁶⁾، وقد صدق توقعه في الثاني من آب 1990.

الديون

بلغ مجموع ديون البلاد العربية سنة 1983 أكثر من 100 بليون دولار، أي بزيادة مقدارها أربعة أضعاف عما كانت عليه سنة 1978. وارتفعت ديون الجزائر نحو عشرة أضعاف بين 1970 و1980 حتى وصلت إلى 26 بليون دولار في سنة 1993. وفي نهاية هذه السنة أعلن رئيس الوزراء الجزائري عجز الجزائر عن دفع ديونها، وقال: أن دخل الجزائر من النفط في العام الجديد (1994) سيتراوح بين 8 و 8.5 بليون دولار، بينما تصل فوائد الديون إلى 9.3 بليون دولار في العام⁽⁷⁷⁾. وبعد تصريح رئيس الوزراء بأيام أكد وزير الدفاع الأمين زروال انه كان هناك إسراف في الاقتصاد، وان احتياطات البلاد من العملة الصعبة قد تددت⁽⁷⁸⁾.

وبلغت نسبة الديون إلى الإنتاج القومي في دول (مينا) 52.6% في سنة 1990 وهي أعلى نسبة من أي منطقة أخرى في العالم عدا الدول الأفريقية الفقيرة⁽⁷⁹⁾. أما نسبة الديون المتراكمة في البلاد العربية إلى الدخل القومي فكانت (1990) 90% مقارنة بـ 25% لجنوب آسيا، و 14% لشرقي آسيا، و 42% لأمريكا اللاتينية، و 39% للعالم الثالث⁽⁸⁰⁾.

وبلغت نسبة ديون مصر إلى الدخل القومي للسنة نفسها 126.5% وهي ثلاثة أضعاف تلك النسبة للمكسيك (42%)، وخمسة أضعافها للبرازيل (25.1%)⁽⁸¹⁾. وفي السودان ارتفعت نسبة الديون إلى الصادرات من 500% سنة 1980 إلى 1800% سنة 1990⁽⁸²⁾.

وبلغ نصيب الفرد العربي والمسلم في دول (مينا) من الديون والالتزامات المالية 37.8 دولار، مقارنة بـ 33.9 دولار للدول الأفريقية الفقيرة، و11.8 دولار لدول العالم الثالث عموماً⁽⁸³⁾. وفي سنة 1988 بلغت ديون مصر والعراق والجزائر وحدها 120 بليون دولار، كما أن المغرب وسوريا هي ضمن قائمة البلدان ذات المديونية العالية. وتقدر الديون العربية سنة 1990 بأكثر من 230 بليون دولار على النحو التالي⁽⁸⁴⁾:

البلد	مقدار الديون بملايين الدولارات
الصومال	2350
مصر	39885
المغرب	23524
سوريا	16446
الأردن	7678
تونس	7534
الجزائر	26806
لبنان	1932
عمان	2484
السودان	15383
موريتانيا	2227
العراق (*)	80000
الكويت (*)	20000
السعودية (*)	3500

(*) مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 1، 1991 بيروت، ص 30-31.

وفي الفترة 1970-1990 تضاعفت الديون طويلة الأجل لمصر بمقدار 22.6 ضعفاً، وللمغرب 31 ضعفاً، ولسوريا 64.2 ضعفاً، وللأردن 54.1 ضعفاً، وللسودان 49.9 ضعفاً، وللجزائر 25.7 ضعفاً، ولليمن 162.6 ضعفاً⁽⁸⁵⁾.

ومن الجدير بالذكر أن نصف ديون مصر هي لمصارف ومؤسسات مالية يملكها عرب. وفي مقال لمجلة ميدل ايست دايجست (MEED) ذكرت انه في مؤتمر عالمي للمصرفيين عقد تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اقترح بعض المصرفيين الأجانب إسقاط بعض الديون عن الدول ذات المديونية العالية ومنها دول عربية. إلا أن المصرفيين العرب رفضوا ذلك. ونقلت المجلة قول غازي عبد الجواد المدير العام لبنك الخليج الدولي: "إن الدين هو الدين... إن البنوك التجارية ليست مؤسسات خيرية"⁽⁸⁶⁾.

الدفاع والإنفاق العسكري

تميزت المنطقة العربية والإسلامية بالحروب والصراعات المدمرة، فقد خاضت البلاد العربية أربع حروب مع الدولة الصهيونية في مدة ربع قرن من الزمان، وخاض العراق حرباً مع إيران امتدت لثمانى سنوات، وحرباً أخرى في الكويت. وكان الصراع العربي الإسرائيلي من أهم الأسباب لتزايد الإنفاق العسكري في المنطقة. فقد ارتفع معدل هذا الإنفاق في المنطقة بمقدار 1600% منذ الستينيات حتى الآن حتى وصل إلى 600 بليون دولار في عقد الثمانينات فقط، أي أكثر من ثلثي مجموع الإنفاق العسكري لدول العالم الثالث كلها حيث وصلت نسبة هذا الإنفاق إلى 11% من مجموع الدخل القومي لها، مقارنة بـ 2.3% لدول أمريكا اللاتينية، و 6.3% للدول الآسيوية، وللعلم فإن ميزانية البنتاغون للتسليح بلغت 1.6% من الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁸⁷⁾.

وبلغت نسبة الإنفاق العسكري إلى الدخل القومي في العراق 20%، وفي السعودية 17.7%، وفي سوريا 13%، وفي الأردن 10.5%⁽⁸⁸⁾.

وتبلغ نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق على التعليم والصحة في البلاد العربية أعلى نسبة لها في العالم حيث وصلت في سنة 1990 إلى 275%، مقارنة بجنوب آسيا 115%، وشرقي آسيا 144%، وأمريكا اللاتينية 64%، والعالم الثالث 169%، وللعالم الصناعي 28%. وكانت هذه النسبة 511% للعراق، و 204% لسوريا، و 177% للسعودية⁽⁸⁹⁾. وقد بلغت مشتريات العراق والمملكة العربية السعودية وحصتهما 30% من مشتريات العالم كله من الأسلحة والمعدات العسكرية⁽⁹⁰⁾.

وبلغت تكاليف الحرب العراقية الإيرانية 700 ألف قتيل، و 1.8 مليون جريح⁽⁹¹⁾، وأهدرت فيها نحو 500 بليون دولار من الأموال خلال ثمانى سنوات، وهي من أكثر الحروب تكلفة ودماراً، وخسائر بشرية ومادية بعد الحرب العالمية الثانية. تلا ذلك حرب الكويت التي كلفت أكثر من 150 ألف قتيل و 500 بليون دولار أخرى. وقد قدر فريق في جامعة هارفارد (مايس 1991) أن 170000 (مائة وسبعين ألفاً) من الأطفال ماتوا أو سيموتون بسبب حرب الخليج الثانية⁽⁹²⁾.

ويذكر أن قوات الولايات المتحدة وحلفائها قامت بنحو 80000 (ثمانين ألف) غارة جوية على العراق ألقت فيها 700000 (سبعمائة ألف) طن من القنابل⁽⁹³⁾. أما مجلة "شؤون الأوسط" فقد ذكرت أن عدد الطلعات الجوية بلغت 125 ألف طلعة ألقت خلالها ما يزيد عن 20 مليون طن من القذائف والصواريخ والمتفجرات. ويبدو أن هناك خطأ في تقدير المجلة (أو خطأ مطبعي) لكمية المقذوفات، إذ يعني ذلك أن الطلعة الواحدة تلقي نحو 200 طن من المقذوفات وهو مالا يتفق مع الواقع. أما التقدير الأول فيعني أن وزن المقذوفات للطلعة الواحدة يبلغ نحو ثمانية أطنان وهو الأمر المتوقع. انظر مجلة "شؤون الأوسط" الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت، العدد الأول 1991، ص 14.

وبلغت خسائر الكويت المادية نحو 200 بليون دولار، وخسائر العراق نحو 300 بليون دولار⁽⁹⁴⁾. قدرت اليونيدو أن تكاليف إعادة بناء الكويت تتراوح بين 100-200 بليون دولار، حيث كانت المصاريف الأولية 50 بليون دولار كالتالي: 10 بليون دولار لإعادة الإعمار، و 40 بليون دولار لإعادة إنتاج النفط وإعادة البنية الأساسية. يضاف إلى ذلك أجور الحلفاء لقاء عملية عاصفة الصحراء، وهي 28.4 بليون دولار منها 23.5 بليون دولار للولايات المتحدة، و 1.36 بليون دولار لبريطانيا. وهذا يعني أن الفاتورة الأولية تبلغ 80 بليون دولار. انظر UNIDO, Global Report 1991/92, P. 61. أما خسائر العراق في حرب الخليج الثانية فقد قدرت بنحو 300 بليون دولار كما أشارت مجلة Energy Business Review, Cyprus, June 1991، وجريدة الفيغارو (1991/3/15). هذا إضافة إلى كلفة إعمار العراق بعد حرب الخليج الأولى التي تبلغ 30 بليون دولار، وكلفة إعادة إعمار إيران 80 بليون

دولار، علما بان كلفة إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (مشروع مارشال) بلغت 70 بليون دولار. انظر مجلة "شؤون الأوسط" الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت، العدد الأول 1991، ص 33 .

ولم تكن الخسائر بالأرواح والأموال فقط بل كانت هناك خسائر معنوية وأدبية كبيرة، فقد تصدع الصف العربي والإسلامي وجرحت المشاعر، وفقدت الثقة، وتعكرت النفوس، وأصاب الناس إحباط شديد.

وكانت هناك في عقدي السبعينات والثمانينات حروب أهلية وأعمال عنف في أكثر البلدان العربية والإسلامية، في لبنان، وسوريا، والعراق، وإيران، وتركيا، وأفغانستان، والمغرب، والجزائر، واليمن، والصومال، والسودان، ومصر، وليبيا، وتشاد. إضافة إلى النزيف الدائم للشعب الفلسطيني في فلسطين وخارج فلسطين. وهناك نزاعات حدود مستمرة بين العراق وإيران، والعراق والكويت، وإيران والإمارات، والسعودية واليمن، والسعودية وقطر، ومصر والسودان، والمغرب والجزائر، وموريتانيا والمغرب، وغيرها.

ولا زالت قضية فلسطين والاحتلال الصهيوني لها، والقتل، والسجن، والطرده، والتشريد للشعب الفلسطيني، وسجل الاعتداءات الإسرائيلية على البلاد العربية الأخرى حافل، كالاغتداء العسكري على المفاعل الذري العراقي، والاعتداء على تونس، ولبنان، ثم غزو لبنان واحتلال جزء من أراضيه، إضافة إلى فلسطين وهضبة الجولان .

حقوق الإنسان

إن سجل حقوق الإنسان والحريات المدنية في البلاد العربية والإسلامية هو من أسوأ السجلات في العالم. ففي تصنيف قامت به إحدى مؤسسات حقوق الإنسان⁽⁹⁵⁾ صنفت فيه العالم إلى ثلاثة أصناف: الصنف الأول هي الدول التي يتمتع فيها مواطنوها بحقوقهم السياسية، وحرياتهم المدنية، والصنف الثاني هي الدول التي لا يتمتع فيها مواطنوها إلا بجزء من هذه الحقوق والحريات، والصنف الثالث لا يتمتع فيها المواطنون بحقوقهم السياسية ولا حرياتهم المدنية إلا قليلا. وفي هذا التصنيف لا توجد دولة عربية أو إسلامية واحدة من الصنف الأول.

وحسب مؤشر آخر لحقوق الإنسان يتم فيه إعطاء كل دولة رقما يتراوح بين 1 كمقياس أعلى لحقوق الإنسان، ورقم 7 كمقياس أدنى، لم يقل هذا المؤشر عن 4 أو 5 في أي دولة عربية أو إسلامية⁽⁹⁶⁾.

التكامل

تم إنشاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957، ثم إنشاء السوق العربية المشتركة سنة 1964. وتتص الاتفاقية على ضمان الدول المتعاقدة لحرية انتقال الأشخاص، ورؤوس الأموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام، وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل والتراخيص، واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية، بالإضافة إلى ضمان حقوق التملك والوصية والإرث، وان تجعل بلادها منطقة كمركية واحدة، وتوحيد سياسات الاستيراد والتصدير وأنظمة النقل والتراخيص، وتنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة، والصناعة، والتجارة الداخلية، وغير ذلك. أما السوق العربية المشتركة فقد استهدفت تحقيق الحريات الأربع المذكورة في اتفاقية الوحدة، مع مجموعة من الأحكام التي تقضي بتخفيض الرسوم الكمركية، وكافة الرسوم الأخرى، تدريجيا بالنسبة لمنتجات وسلع مدونة أنواعها في جداول ملحقة بقرار إنشاء السوق.

وللقارئ العربي أن يحكم بنفسه على مدى تحقق ما ورد في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة اللتين مضى على انشائهما عشرات السنين.

وفي مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان في خريف 1980 أقر المؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي التي قررت تكثيف العمل العربي المشترك لإنجاز مهام "الوحدة ردا على التجزئة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ردا على التخلف، والتحرر الشامل ردا على الاحتلال الاستيطاني والاستعمار، وتأكيد الأصالة العربية ردا على الغزو الفكري" (97)

وفي مؤتمر القمة المذكور في عمان حددت الموارد المقدره لأول خطة عربية قومية خمسية (1981-1985) بمبلغ 62 بليون دولار في بادئ الأمر، ثم خفف هذا المبلغ إلى 15 بليون دولار، ثم صادق المؤتمر على مشروع عقد التنمية الذي ينص على تخصيص مبلغ 5 بليون دولار لفترة عقد الثمانينات (98).

كذلك دعت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المذكورة إلى تحقيق سبعة أهداف أساسية أولها: "تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية"، واختارت هذه الاستراتيجية أربع أولويات وعدت بتنفيذها خلال الفترة من 1981 إلى 2000، وهي مرتبة بحسب أهميتها (99):

- 1- تحقيق الأمن العسكري والقدرة الدفاعية للوطن العربي، بتعزيز قدراته الذاتية.
- 2- تنمية وتطوير القوى البشرية، والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها.
- 3- اكتساب القدرة التكنولوجية، وتوطين التكنولوجيا الملائمة.
- 4- تحقيق الأمن الغذائي بتوفير أقصى حد من الاستقلالية في إشباع الحاجات الغذائية الأساسية.

فماذا كانت النتيجة بعد عشر سنوات؟ هذا أيضا متروك للقارئ العربي.



المراجع

- (1) IBRD, World Development Report 1992, P. 275.
- (2) مينا (Middle East and North Africa (MENA) هي مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب تصنيف البنك الدولي لمناطق العالم ودوله، وتضم البلاد العربية (باستثناء السودان والصومال وموريتانيا) إضافة إلى إيران وأفغانستان. ويلاحظ أننا نشير تارة إلى العالم العربي، الذي يضم الدول العربية كلها، وتارة إلى دول (مينا) اعتمادا على توفر المعلومات والإحصاءات في أدبيات التنمية، وهي تكاد تكون مطابقة للمعلومات الخاصة بالعالم العربي.
- (4) IBRD, World Development Report 1992, PP. 272-273.
- (5) Physical Quality of Life Index سيرد تفصيل هذا المؤشر في فصل المؤشرات لاحقا
- (6) Bill and Springborg, Politics in the Middle East, Harper Colins, New York, 1994, P. 18.
- (7) حسب تصنيف البنك الدولي، وسيرد بيان ذلك لاحقا.
- (8) احمد الطاير وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة بدولة الإمارات العربية: التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ص 17.
- (9) احمد غباش رئيس صندوق النقد العربي في الندوة المشتركة التي أقامها صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي في أبو ظبي في الفترة 16- 18 شاط 1987، التصحيح والتنمية، ص 10.
- (10) د. محمد لبيب شقير: ندوة التخطيط للتنمية، ج1، ص 160-166
- (11) احمد عبد الرحيم احمد - مناقشات ندوة التخطيط للتنمية، ج1 ص133.
- (12) د. عبد العال الصكيان: نحو نظام اقتصادي عربي جديد - مركز الدراسات العربية، سلسلة البحوث، ورقة رقم 9، لندن 1981، ص24. تصنف البلاد العربية إلى ثلاث مجموعات بحسب إنتاجها من النفط:
- مجموعة الدول النفطية: وتشمل السعودية، والإمارات المتحدة، البحرين، قطر، عمان، ليبيا.
- مجموعة الدول نصف النفطية، وتشمل: العراق، والجزائر.
- مجموعة الدول غير النفطية، وتشمل: مصر، سوريا، لبنان، السودان، المغرب، والصومال.
- (13) IBRD, World Development Report 1992, P. 221.
- (14) IBRD, World Development Report 1992, P. 217.
- (15) IBRD, World Development Report 1992, PP. 218-219.
- (16) د. عبد العال الصكيان: نحو نظام اقتصادي عربي جديد - مركز الدراسات العربية، سلسلة البحوث، ورقة رقم 9، لندن 1981، ص38.
- (17) د. عبد العال الصكيان، المصدر السابق ص38. وكذلك UNDP, Human Development Report 1993, P. 187.
- (18) IBRD, World Development Report, 1987, P. 264.
- (19) UNDP, Human Development Report 1993, P. 215.
- (20) IBRD, World Development Report, 1987, P. 221.
- (21) IBRD, World Development Report, 1987, P. 222.
- (22) د. خالد عبد النور، ندوة التخطيط للتنمية، ج1 ص170-171.
- (23) UNIDO, Industry and Development, Global Report 1991/1992, P. 63.
- (24) د. خالد عبد النور، ندوة التخطيط للتنمية، ج2 ص171.
- (25) د. خالد عبد النور، المصدر السابق ص172.
- (26) IBRD, World Development Report 1992, P. 249.
- (27) UNIDO, Industry and Development, Global Report 1991/1992, P. 64.
- (28) Central Statistics Organisation, Statistical Abstracts 1987, Bahrain 1988.
- (29) التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 7، ص 227-252 .
- (30) محمد عبد الشفيق، قضية التصنيع ص340-343.

- (31) د. عبد العال الصكيان، المصدر السابق ص38.
- (32) IBRD, World Development Report 1992, P. 229.
- (33) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 1986 .
- (34) UN Statistical year book, 1987, PP. 5-19.
- (35) UNESCO, Statistics on Science and Technology, Paris 1986, P.VII.
- (36) UNESCO Report 1994.
- (37) Evenson,R. and Ranis, G.: Science and Technology: Lessons for Development Policy, Intermediate Technology Publication, London 1990. in Hewill, T. et-al (eds.): Industrialisation and Development, P. 182.
- (38) UNESCO Report 1994.Also, UNDP, Human Development Report 1993, PP 144-145.
- (39) انطوان زحلان: هجرة الكفاءات العربية" - النشرة السكانية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا، حزيران 1979.
- (40) إبراهيم عويس: هجرة المصريين - ورقة مقدمة إلى ندوة البحوث والمناقشات التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) التابعة للأمم المتحدة - هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982، ص 236-237.
- (41) انطوان زحلان، المصدر السابق ص25.
- (42) انطوان زحلان- هجرة الكفاءات العربية، ص 35.
- (43) UNDP, Human Development Report 1993, P. 215.
- (44) UNDP, Human Development Report 1993, P. 215.
- (45) د. عبد الحسين وادي لعطية - ندوة التخطيط للتنمية، ج2 ص236.
- (46) د. سالم توفيق النجفي - إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 138.
- (47) IBRD, World Development Report 1992, P. 225.
- (48) د. عبد الحسين وادي العطية، المصدر السابق ص 240
- (49) UNDP, Human Development Report, PP. 160-161.
- (50) UNDP, Human Development Report 1993, PP. 160-161.
- (51) IBRD, World Development Report 1992, P. 224.
- (52) المنظمة العربية للتنمية الزراعية- "برامج الأمن الغذائي العربي"، ج1، الخرطوم 1980.
- (53) د. عبد الحسين وادي العطية، المصدر السابق ص 252
- (54) الدكتور خالد تحسين - مناقشات ندوة التخطيط للتنمية، ج2 ص291.
- (56) UNDP, Human Development Report 1993, P. 215.
- (57) د. محمود عبد الفضيل - الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية، المستقبل العربي، السنة 11، العدد 17، تشرين الثاني 1988، ص 83-84 .
- (58) د. سالم توفيق النجفي: إشكالية الزراعة التركية: مآزق الموارد الاقتصادية النادرة. مجلة دراسات تركية، جامعة الموصل، الموصل، 1992.
- (59) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد)، الأمن المائي، دمشق، 1986، عن النجفي، المصدر السابق، ص 130.
- (60) IBRD, World Development Report 1992, P. 197.
- (61) UNDP, Human Development Report 1993, P. 217.
- (62) د. محمود الحمصي - ندوة التخطيط للتنمية، ج1 ص103.
- (63) د. محمد لبيب شقير - ندوة التخطيط للتنمية، ج1، ص184-185.
- (64) عامر عبد الله- مقال على حلقات بعنوان: "التسوية العربية الإسرائيلية... ومشروع السوق المشتركة في الشرق الأوسط" (4)، جريدة بغداد، لندن 4 آذار 1994.
- (65) جريدة الشرق الأوسط، 11 آذار 1994.

(66) Owen, R.: "The Arab Oil Economy: Present Structure and Future Prospects", in Arab Society: Continuity and Change, ed. by Samih K. Farsoun, Croom Helm, London 1985, PP. 17-18.

(67) د. عبد الحسين وادي العطية - ندوة التخطيط للتنمية، ج2، ص253.

(68) IBRD, World Development Report 1992, P. 245.

(69) د. محمد محمود الإمام: تقرير مجموعة تقييم مستقبل عملية التنمية العربية في اطار المتغيرات الدولية والإقليمية، مارس 1980، القسم الأول ص 15-16.

(70) د. جلال احمد أمين: "إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية"- مجلة المستقبل العربي، العدد 1/1979، ص4-15.

(71) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب الإحصائي التحليلي، الخرطوم، 1986، العدد 3، عن النجفي، المصدر السابق، ص91.

معامل جيني Gini Coefficient هو مقياس لتوزيع الثروة، وتراوح قيمته بين صفر (المساواة المطلقة) وبين واحد (تركز الثروة في أيد قليلة).

(72) الأرقام محسوبة من: الدكتور عبد العال الصكبان: "نحو اقتصاد عربي جديد"- مركز الدراسات العربية، سلسلة البحوث، ورقة رقم 9، لندن 1981، ص26-27.

(73) UNDP, Human Development Report 1993, P. 29.

(74) د. الصكبان، ص34.

(75) المصدر السابق ص36-37.

(76) الدكتور الصكبان، المصدر السابق ص30.

(77) فهمي هويدي: حزمة دروس بليغة من الجزائر، الأهرام 4 يناير 1994.

(78) القدس العربي 18 يناير 1994.

(79) IBRD, World Development Report 1992, P. 265.

(80) UNDP, Human Development Report 1993, P. 216.

(81) IBRD, World Development Report 1992, P. 264-265.

(82) IBRD, World Development Report 1992, P. 264.

(83) IBRD, World Development Report 1992, P. 257.

(84), IBRD, World Development Report 1992, P. 258.,

(* مجلة شؤون الأوساط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 1، 1991 بيروت، ص 30-31 .

(85) Calculated from, IBRD, World Development Report 1992, P. 258-259.

(86) Cited in "Arab Bankers Oppose Debt Forgiveness", MEED (4), October 7, 1988.

(87) Kempster, N.: "Hopes for Stopping Mideast Arms Race", Los Angeles Times, May 12, 1992, P. 2. In Bill and Springborg: Politics in the Middle East. P. 234.

(88) UNDP, Human Development Report 1993, Rable 21, P. 176.

(89) UNDP, Human Development Report 1993, Rable 21, P. 176.

(90) Baily, R.: Defence: Middle East Economic Digest, Special Report, October 31, 1987.

(91), Bill and Springborg, Politics in the Middle East, P. 386.

(92) Washington Post, June 23, 1991.

قدرت إحدى خبيرات الإحصاء، وهي (بيث اوزبورن دابونت)، أن عدد ضحايا هذه الحرب من العراقيين بلغ 158000 (مائة وثمانية وخمسين ألفاً) حيث قتلوا، أو ماتوا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الحرب. وقد فصلت السلطات الأمريكية هذه الخبيرة من وظيفتها بعد إعلانها هذه الأرقام. انظر، Washington Post, March 6, 1992.

(93), Bill and Springborg, Politics in the Middle East, P. 386.

أما مجلة "شؤون الأوساط" فقد ذكرت أن عدد الطلعات الجوية بلغت 125 ألف طلعة ألفت خلالها ما يزيد عن 20 مليون طن من القذائف والصواريخ والمتفجرات. ويبدو أن هناك خطأ في تقدير المجلة (أو خطأ مطبعي) لكمية المقذوفات، إذ يعني ذلك أن الطلعة الواحدة تلقي نحو 200 طن من المقذوفات وهو مالا يتفق مع الواقع. أما التقدير الأول فيعني أن وزن المقذوفات للطلعة

الواحدة يبلغ نحو ثمانية أطنان وهو الأمر المتوقع. انظر مجلة "شؤون الأوساط" الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت، العدد الأول 1991، ص 14 .

(94) قدرت اليونيدو ان تكاليف إعادة بناء الكويت تتراوح بين 100-200 بليون دولار، حيث كانت المصاريف الأولية 50 بليون دولار كالتالي: 10 بليون دولار لإعادة الإعمار، و 40 بليون دولار لإعادة إنتاج النفط وإعادة البنية الأساسية. يضاف إلى ذلك أجور الحلفاء لقاء عملية عاصفة الصحراء، وهي 28.4 بليون دولار منها 23.5 بليون دولار للولايات المتحدة، و 1.36 بليون دولار لبريطانيا. وهذا يعني أن الفاتورة الأولية تبلغ 80 بليون دولار. انظر، UNIDO, Global Report 1991/92, P. 61.. أما خسائر العراق في حرب الخليج الثانية فقد قدرت بنحو 300 بليون دولار كما أشارت مجلة Energy Business Review, Cyprus, June 1991، وجريدة الفيغارو (1991/3/15). هذا إضافة إلى كلفة إعمار العراق بعد حرب الخليج الأولى التي تبلغ 30 بليون دولار، وكلفة إعادة إعمار إيران 80 بليون دولار، علماً بأن كلفة إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (مشروع مارشال) بلغت 70 بليون دولار. انظر مجلة "شؤون الأوساط" الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت، العدد الأول 1991، ص 33 .

(95) Freedom House: "Freedom in the world: Political Rights and Civil Liberties", 1992

(96) سيرد تفصيل هذا المؤشر لاحقاً.

(97) استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك - الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، رقم 11/1/5.

(98) د. عبد الحسن زلزلة: "العمل الاقتصادي العربي المشترك على ضوء مؤتمر القمة العربي الحادي عشر" - ندوة التخطيط للتنمية، ج 1، ص 389-390.

(99) د. محمود الحمصي - المصدر السابق، ج 1، ص 108.

(100) Arab World Must Quickly Learn to Feed Itself, "Middle East Times", January 7-13, 1989, P. 20.

(101) Parker, "Food Gap Widens", P. 29. in Bill and Springborg, P. 408.